مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد ١٧، العدد (٢)، لسنة ٢٠٢١

College of Basic Education Researchers Journal

ISSN: 7452-1992 *Vol. (17), No.(2), (2021)*

العلل العروضية في الخطاب النقدي المعاصر

هدى مصطفى عبد الله
جامعة الموصل
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

أ.د. سالم محمد ذنون
جامعة الموصل
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

(قدم للنشر في ٢٠٢٠/١٢/١٦ ، قبل للنشر في ٢٠٢١/١/١٩)

المستلخص

تختص هذه الدراسة بالرخصة العروضية المسماة العلل، وما لاقته في كتب العروض من قبول ورفض، فبعد أن أوجد الخليل التفعيلات الأساسية التي تشكلت منها البنية العروضية للبحور، لاقى في الوقت ذاته عدم صدق هذه التشكيلات التامة على كل الواقع الشعري العربي؛ وذلك بحكم اختلاف مواقع الساكن والمتحرك في المعجم العربي، وهذا سر ثروتها اللغوية فلم تتقيد اللغة بكلمات معينة.

تدخل العلة على الأسباب والأوتاد، وتمتاز بالدخول على نهايات العروض والضرب دون الحشو، وبذلك تكون أهميتها في نسبة صفة وزن البيت فيقال: رجز مقطوع، كامل أحذ، وهكذا... إلى وصولهم للأضرب والأعاريض المحددة في علم العروض، وهي أربعة وثلاثون ضرباً، وثلاثة وستون عروضاً.

العلة لازمة فإن دخلت أوجب دخولها على العروض والضرب في القصيدة كلها، وهناك علل أُجريت مجرى الزحاف، اي أنها عُوملت معاملة الزحاف من حيث عدم لزومها ودخولها على الحشو أيضاً.

امتازت العلة أيضاً بأنها علة نقص أو زيادة على عكس الزحاف الذي اختص بالنقصان دون الزيادة، وعليه سوف تدرس العلل على وفق مبدأ النقص والزيادة.

مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية ، المجلد ١٧، العدد (٢)، لسنة ٢٠٢١

College of Basic Education Researchers Journal

ISSN: 7452-1992 *Vol. (17), No.(2), (2021)*

Ills of the rules of writing poetry In contemporary critical discourse

Huda Mustafa Abdulla

University of Mosul

College of Education for Humanities

Department of the Arabic Language

Prof. Salim Muhammed Dhannon

University of Mosul

College of Education for Humanities

Department of the Arabic Langua

Abstact

This study is concerned with the license in the rules of writing poetry called the causes, and the acceptance and rejection that it encountered in the books of the rules of writing poetry. Arabi; This is due to the different positions of the inhabitant and the moving in the Arabic dictionary, and this is the secret of its linguistic wealth, as the language was not bound to .certain words

The illness interferes with the causes and pegs, and is distinguished by entering the ends of the chest and the deficit without filling, and thus its importance is in the ratio of the weight of the house, so it is said: the ends of the chest and the deficit specified in the science of the rules of writing .poetry, which are thirty-four multiples , And sixty-three performances

The illness is necessary, and if it enters, it must be entered at the ends of .the chest and the deficit in the whole poem

The illness was also distinguished as the cause of decrease or increase, unlike the crawler, which concerned the decrease without the addition, and accordingly the causes will be studied according to the principle of .decrease and increase

أولاً علل النقص:

يقصد بها اعتماد التفعيلة الجديدة على نقصان جزء من التفعيلة الأساس، وهي كثيرة فصلتها كتب العروض، وأغلب ما يطرأ عليها حذف الساكن الأخير وتسكين ما قبله، مع اختلاف المسميات بسبب اختلاف الأجزاء المكونة للتفعيلة.

أ- القصر في المتقارب:

علة القصر هي حذف ساكن السبب الأخير وتسكين ما قبله في آخر التفعيلة، وتدخل المتقارب فتتحول (فَعُوْلُنْ) إلى (فَعُوْلْ) بسكون اللام، وقد أثبت الخليل ذلك، والشاهد عنده[١]:

فَرُمْنَا القَصَاصَ وَكَانَ التَقَاصْـ صُ عَدْلاً وَحَقَّاً عَلَى المُسْلِمِيْنَا
فَعُوْلُنْ فَعُوْلُ فَعُوْلُن فَعُوْلْ فَعُوْلُنْ فَعُوْلُنْ فَعُوْلُنْ فَعُوْلُنْ

إذ البيت مدور بحرف الصاد المشدد أوله في العروض وثانيه في بداية الشطر الثاني، وكان الأخفش قد منع ذلك[٢]، ويذكر السكاكي رواية أخرى للبيت (فكانَ القِصَاصُ) فيصبح الوزن سليماً[٣]، ولا بد هنا من تقييد قوله (سليماً) إذ المقصود أن يكون الوزن سليماً من علة القصر لا سليماً من أي تغيير على الإطلاق، إذ يلزم من هذه الرواية أن تكون العروض على وزن (فَعُوْ) وهي ظاهر فيها علة الحذف، فيكون التقطيع كالآتي:

فَرُمْنَا القَصَاصَ وَكَانَ القصا صُ عَدْلاً وَحَقَّاً عَلَى المُسْلِمِيْنَا
فَعُوْلُنْ فَعُوْلُ فَعُوْلُن فَعُوْ فَعُوْلُنْ فَعُوْلُنْ فَعُوْلُنْ فَعُوْلُنْ

ويحكم العلمي على هذه الرواية بأنها من صنع من رفض دخول القصر على عروض المتقارب[٤].

ويجد الدكتور عبد الله الطيب أن هذا البيت من غريب المتقارب وأنه موضوع من أصحاب الشواهد، ويصحح الرواية على رواية السكاكي[٥].

ويقول ابن رشيق في هذا السياق: "وليس في جميع الأوزان ساكنان في حشو بيت إلا في عروض المتقارب مثله:

فَرُمْنَا القَصَاصَ وَكَانَ التقا صُّ عَدْلاً وَحَقَّاً عَلَى المُسْلِمِيْنَا[٦]

وعلق الجوهري على البيت: "كأنه نوى الوقوف على الجزء وإلا فالجمع بين الساكنين لم يسمع به في حشو بيت"[٧]، والواضح أن هذا البيت بلا نسبة، فكل كتب العروض التي ذكرته لم تنسبه لشاعر واكتفت بذكره فحسب.

وفي الكامل يعترض على هذا البيت ويقول لو كانت الرواية (وكان القصاصُ) لكان البيت أحسن وأجود، ولكنهم أجازوه فقط في المتقارب وليس له نظير[٨]، فهو يؤيد الخليل في هذا.

ويؤكد صاحب شرح التحفة أن الرواة قد عبثوا في هذا البيت وأن هذا البيت وبيت آخر لا يوجد سواهما شواهد على هذه الظاهرة، ويبدو أنه يرفض هذه الظاهرة لانعدام الشواهد وموافقة للمبرد وابن الرشيق في عدم جواز الجمع بين ساكنين في الحشو، وإنما موقع الساكنين هو آخر البيت[٩].

ويبدو أن الاستعمال الشعري قد فرض نفسه على الخليل بإثبات هذه الصورة ودخول العلة في هذا المكان، ويخيل إلى الباحث والقارئ أن هذا البيت من الشواهد المصنوعة؛ إذ لا يعقل إنه لا يوجد مثال آخر سواه على هذه الظاهرة مما يؤيد مذهب أنه مصنوع، فهو شاهد مفرد لا أخ له، ولم يأت أحد بمثله، فضلاً عن دخول القصر العروض دون الضرب وهذا فيه نوع من الغرابة، فلو كان العكس لحكمنا بالقبول لكن أن يأتي العروض بعلة والضرب صحيح فهذا فيه شيء من المخالفة لا تقبله الأذن المرهفة، وربما وجد الخليل هذا الشاهد فحاول إثباته للشعراء بأنه مسموع ولا مانع من استعماله.

ب- الكشف في السريع:

الكشف هو علة حذف الحرف المتحرك الأخير من الوتد المفروق، وهذه العلة لا تدخل إلا على (مَفعولاتُ) لأنها التفعيلة الوحيدة التي تنتهي بمتحرك، فتتحول إلى (مَفْعُوْلُنْ)، وتأتي في السريع الذي قيل إن أصل تفعيلاته هي:

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مفعولاتُ

إلا انه لم يستعمل إلا مكشوفاً مطوياً (فَاعِلُنْ) وهو غير ملتزم في السريع كما قال ناظم القصيدة[١٠]:

وَقِيْلَ فِيْهَا الكَشْفُ غَيْرُ مُلْتَزَمْ فَرُبَّمَـا بَعْـدَ وُجُـوْدِهِ انْعَـدَمْ

وهذا يعدّ من الشواذ، فقد تأتي الأبيات مكشوفة عروضها ثم تأتي بعدها أبيات غير مكشوفة[١١]، وبما أنه من الشواذ فلا يقاس عليه.

لاحظ الدكتور إبراهيم أنيس في إحدى المقطوعات على وزن المجتث أنَّ (فَاعِلَاتُنْ) تتحول إلى (فَاعِلَاتْ) مكتفياً بقوله: "وهذا ما لم يقل به أهل العروض"[١٢]، وقد وصفها أنيس في محور الحديث عن شيوع الأوزان في العصر الحديث، وقد نستبيح فعلَ الشاعر الحديث من اقتراض العلة من بحر آخر، والشاهد[١٣]:

يَـا نَجْـدُ خُـذْ بِالزِّمَـامْ وَرَحِّـبِ
مُسْـــــــتَفْعِلُنْ فَـاعِلَاتْ مُـتَفْعِلُنْ

والغريب أن العلة جاءتْ هنا في الحشو، وهذا ليس من عادتها، كما أن وزن البيت عبارة عن مزيج من تفعيلة من الرجز في الشطر الأول والمجتث في الشطر الثاني، وهذا لم يكن للعروض عهد به ولم نجد له استمراراً.

ولسنا نعلم المقصود من قوله (ما لم يقل به أهل العروض) فالقصر يدخل على (فَاعِلَاتُنْ)، لكن ربما قصد دخوله على المجتث لم يعرفه أهل العروض قديماً وسوغ له الحداثويون.

ونخرج من هذا المأزق لو حركنا الميم الساكنة في (بِالزِّمامْ) بالكسر وسوف تصبح (فاعلاتُ) مكفوفة، وهذا أفضل من دخول العلة على مكان لا يسمح لها بدخوله، غير أننا نجد أن هذه الأبيات قد خرجت إلى اللا وزن، فهي عبارة عن مزيج من التفعيلات رسمها صاحبها وسار عليها.

ج- الحذف في المخلع:

نقل ابن القطاع موافقته للجوهري في أنه يجوّز الحذف في عرض المخلع، والشاهد قول سلمى بن ربيعة[١٤]:

وَالبِـــيْضُ يَـــرْفُلْنَ كَالـــدُّمَى فِـيْ الـرَّيْطِ وَالمَـذْهَبِ المَصُـوْنِ
مُسْـــتَفْعِلُنْ فَـــاعِلُنْ فَعُـــوْ مُسْـــتَفْعِلُنْ فَـــاعِلُنْ فَعُـــوْلُنْ

إذ قال ابن القطاع: "وشذ عن العرب في عروضه الثالثة –البسيط– حذفها بعد الخبن والقطع" ويستشهد بمطلع القصيدة ذاتها[١٥]:

إنَّ شَـــــوَاءً وَنَشْـــــوَةً وَخَبَـبَ البَـازِلِ الأمُـوْنِ

وقد أثبتناها على الرغم من حكمهم عليها بالشذوذ كونها صورة واردة في الواقع الشعري ضمن صور البحور الخليلية.

د– القطع في الخفيف:

في إحدى صور الخفيف يأتي الضرب مقصوراً مخبوناً والعروض صحيحة فيصير وزنه:

فَاعِلَاتُنْ / مُسْتَفْعِ لُنْ / فَاعِلَاتُنْ / فَعُوْلُنْ

مُسْتَفْعِ لُنْ ← الخبن ← مُتَفْعِ لُنْ

بالقصر ← مَتَفْعِ لْ = فَعُوْلُنْ

ويقول الجوهري في هذا الصدد: "ويجوز في ضرب مربعه القطع فيبقى (مُسْتَفْعِلْ) فينقل إلى (مَفْعُوْلُنْ) ثم يخبن فينقل إلى (فَعُوْلُنْ) وبيته:

كُلُّ خَطْبٍ مَا لَمْ تَكُو نُـــوْا غَضِـــبْتُمْ يَسِـــيْرُ

والخليل يقول هو مقصور لأنه يجعل أصله على (عِلَاتُ مُسْ) في الدائرة ووتده مفروق في حشوه والحذف عنده من السبب"[١٦]، ويقول ابن القطاع إن الخليل غلط هنا: "وقد غلط الخليل في هذا المكان، فزعم أن هذا الضرب مقطوع، وليس كذلك؛ لأن القطع لا يكون إلا في وتد، ولا وتد ها هنا، وإنما هو سبب لأن وتد (مُسْتَفْعِ لُنْ) ها هنا مفروق".

ومثال هذه الصورة كما يذكره ابن البارع[١٧]:

كُلُّ خَطْبٍ مَا لَمْ تَكُو نُـــوْا غَضِـــبْتُمْ يَسِـــيْرُ

فَـــاعِلَاتُنْ مُسْـــتَفْعِلُنْ فَـــاعِلَاتُنْ فَعُـــوْلُنْ

وفي نهاية الراغب يعدّ هذه الصورة مخبونة مقصورة ويعلق: حذفت سين (مُسْتَفْعِ لُنْ) للخبن، وحذف للقصر إما اللام وحدها أو النون، ثم سكنت اللام على الاختلاف السابق، فبقي (مُتَفْعِنْ) أو (مُتَفْعِلْ) فنقل إلى (فَعُوْلُنْ)[١٨].

تتكون (مُسْتَفْعِ لُنْ) من سببين خفيفين بينهما وتتد مفروق، وتميزت عن (مُسْتَفْعِلُنْ) الرجزية بهذا، والعلة التي تدخل على السبب الخفيف هي القصر، أما القطع فهو يدخل على الأوتاد، وكما قال ابن القطاع ولا وتد مجموع في (مُسْتَفْعِ لُنْ).

وينقل جمال الدين الشافعي رأياً للساوي يقول فيه الداخل هنا مع الخبن هو الكشف، أي أن ما حدث هو حذف العين فتحولت بعد الخبن إلى (مُتَفْلِنْ) المساوية لـ(فَعُوْلُنْ)، لكن هذا ليس بصحيح لأن الكشف يدخل على الوتد المفروق في نهاية التفعيلة لا وسطها[١٩].

نجد تضارباً بين الجوهري وابن القطاع في نقل حكم الخليل، فالجوهري يقول إن الخليل قال عن هذه الصورة إنها مقصورة، أما ابن البارع فيقول إن الخليل زعم أنها مقطوعة، ولسنا نملك الحكم الفصل بينهما كون كتاب الخليل مفقوداً، ولكن ما ذهب إليه أغلب أهل العروض أنها مقصورة، ولعلنا نسير مع الجوهري في نقله لكلام الخليل كونه أسبق من ابن البارع، ويرد الجوهري على نفسه حينما نقل كلام الخليل بأنه جعل التفعيلة ذات وتد مفروق والحذف من السبب، وهذا يعني أن العلة هي القصر لا كما قال هو (القطع)؛ لأن التفعيلة تنتهي بسبب خفيف والقطع يدخل على الوتد المجموع حصراً.

هـ- البتر في المتقارب:

يقول الجوهري في ضرب المتقارب إنه يجوز فيه البتر، وهو علة مزدوجة تضم الحذف والقطع فيحذف الوتد، ويبقى (لُنْ) وينقل إلى (فَلْ)[٢٠].

وينقل عن الخليل أنه يقول في هذا الموضع: "هو إسقاط السبب فتبقى (فَعُوْ) ثم يحذف من وتده ساكنه ثم يسكن آخر متحرك فيه، فيبقى (فَعْ) فينقل إلى (فَلْ)"[٢١].

يرى الخليل أن تفعيلة المتقارب:

فَـعُــوْلُـنْ	يدخل عليها الخبن	فَـعُوْ	يدخل عليها القطع	فَعْ	وتساوي	فَلْ
o/ o/ /	←	o/ /	←	o/	←	o/

أما الجوهري فيرى أن:

فَـعُــوْلُـنْ	يدخل عليها البتر	لُـنْ	وتساوي	فَلْ
o/ o/ /	←	o /	←	o/

نجد أن الخليل قد فصَّلَ في كيفية حصول التغيرات العروضية في (فَعُوْلُنْ) وصولاً إلى (فَعْ) أو (فَلْ).

أما الجوهري فقد اختصر المسافات وقال بأنه قد حذف منها الوتد المجموع الذي في أولها، وهذا مخالف لقانون الحذف؛ إذ طالما كان الحذف من نهايات التفعيلة لا أولها لا سيَّما أنه تم حذف وتد بأكمله لا حرف واحد، ومثاله[٢٢]:

خَلِيْلَـيَّ عُوْجَـا عَلَـى رَسْـمِ دَارٍ خَلَـتْ مِـنْ سُـلَيْمَى وَمِـنْ مَيَّـهْ
فَعُوْلُنْ فَعُوْلُنْ فَعُوْلُنْ فَعُوْلُنْ فَعُـوْلُنْ فَعُـوْلُنْ فَعُـوْلُنْ فَـعْ

ثانياً: علل الزيادة

أ- التذييل في الرجز:

يعد الرجز من أكثر بحور الشعر تقبلاً للمتغيرات العروضية المتمثلة بالزحاف والعلة، فكثرت فيه الصور نتيجة لذلك القبول، واستباح الشعراء في تفعيلته الثالثة المرنة المتوافقة مع كل تغيير معظم التغيرات وأدخلوا ما لا يدخل عليها، ولكن قوبل ذلك بالرفض من بعض علماء العروض صراحة أو ضمناً، ومنهم من وافق على ذلك، ومن ذلك رفضهم لدخول علة التذييل عليها، ولسنا نعلم لِمَ ذاك الرفض ووصفه بأنه شاذ؟، فهذا ابن رشيق يقول في عمدته: "وفي الرجز (مُسْتَفْعِلُنْ) المذال شاذ"، ويذكر له مثالاً[٢٣]:

كَـأَنِّني فَـوْقَ أَقَـبَّ سَـهْوَقٍ جَأْبٍ إذا عَشَّرَ صَاتَ الإرْنَانْ
مُسْتَفْعَانْ

وقد ذكر ابن البارع هذا البيت برواية أخرى[٢٤]:

كَـأَنِّني فَـوْقَ أَقَـبَّ شَـهْوَقٍ جَـاءتْ إذا عَشَّـرَ صَـاتي الإرْنَـانْ

ويعلق بقوله: ولقد جاء عن العرب.

إن تفعيلة الرجز تشابه إلى حد كبير تفعيلة الكامل، فلم هو مسموح بالدخول على الكامل دون الرجز؟ هل كان للشواهد دور في ذلك الرفض وفي عدّه شاذاً ؟.

أما عبد العزيز عتيق فقد رفض هذه العلة في الرجز ضمناً، ذلك حينما خصص التذييل والترفيل بالكامل المجزوء دون غيره من البحور، وفي موضع آخر يضيف إلى الكامل المتدارك ومجزوء البسيط[٢٥] دون أن يذكر الرجز، وكذلك رفضه سعيد محمود عقل وعدّه شاذاً[٢٦]، وهذا الفاخوري يجد أن التذييل في الرجز هو من استعمال المولدين، فقد أباحوا استعماله كثيراً وهو شاذ[٢٧]، فعلى الرغم من إثبات استعماله من المولدين إلا أنه يرفض أن يبيح لهم استعمالهم فيسير إلى جانب الرافضين.

ومن الجدير بالذكر أن كتب العروض القديمة لم تذكر التذييل في الرجز، مما يؤكد أنهم قد رفضوه أو أنهم لم يهتموا لوجود شاهد مفرد لهذه الحالة[٢٨].

أما من وافق دخول التذييل على الرجز فهو الدكتور عبد الرضا علي ولم يصرح بهذا لكنه ذكر ضمن تشكيلات الرجز رجزاً مشطوراً مذيلاً وآخر منهوكاً مذيلاً مع ذكر أمثلة للصورتين، وبهذا يكون قد أباح إيراد التذييل في الرجز وإلا لمَ يذكر صوره ؟[٢٩].

يبدو أن التذييل في الرجز لا بأس به لا سيَّما إن جاء في الصور المنقوصة (غير التامة) فهو يعد بمثابة التعويض عن النقص، وكما أن السكون في القافية يسهم بثقلها وتقييدها فيستقر المعنى وتركن الكلمات إلى الهدوء المصاحب للوزن الثقيل.

ب- التذييل والترفيل في المتدارك:

ذكر الجوهري[٣٠] أنه يجوز في ضرب المتدارك التذييل، والتذييل مع الخبن فتتحول (فَاعِلُنْ) إلى (فَاعِلَانْ) و(فَعِلَانْ) على الترتيب.

والشواهد على التوالي:

هَـــذِهِ دِمْنَـــةٌ أَقْفَـــرَتْ أمْ زَبُـوْرٌ مَحَـاهُ الـدُّهُوْرُ

فَـاعِلُنْ فَـاعِلُنْ فَـاعِلُنْ فَاعِلُنْ فَاعِلُنْ فَاعِلَانْ

مَـنْ يَـدَعْ قَلْبَـهُ هَمْـلاً يُبْتَلَـى قَلْبُـهُ بِحِسَـانْ
فَـاعِلُنْ فَـاعِلُنْ فَاعِـلْ فَـاعِلُنْ فَـاعِلُنْ فَعِـلَانْ

في الشاهد الأول يجب تسكين الروي كي يستقيم الوزن مع ما ذكره الجوهري، وإلا فهي مرفلة لا مذيلة.

وفي نهاية الراغب صورة للعروض المجزوءة في المتدارك، مذيلة مرفلة، فالمذيلة شاهدها هو ذاته شاهد الجوهري مع اختلاف الرواية بتسكين الراء من (الدهور) وذلك لاستقامة الوزن[٣١]:

هَـذِهِ دَارُهُـمْ أَقْفَـرَتْ أَمْ زَبُـوْرٌ مَحَتْهَـا الـدُّهُوْرْ
فَـاعِلُنْ فَـاعِلُنْ فَـاعِلُنْ فَاعِلُنْ فَـاعِلُنْ فَاعِلَانْ

وبهذه الرواية ذاتها يستشهد الدكتور عبد العزيز عتيق على وجود التذييل في المتدارك المجزوء[٣٢].

كما أجاز الجوهري دخول الترفيل (وهو زيادة سبب خفيف على نهاية التفعيلة) على المتدارك مع الخبن والشاهد[٣٣]–علماً أن هذا الشاهد مصرع–:

دَارُ سُـعْدَى بِشَـحْر عُمَـانِ قَـدْ كَسَـاهَا البَلَـى المَلَـوَانِ
فَـاعِلُنْ فَـاعِلُنْ فَعِلاتُـنْ فَـاعِلُنْ فَـاعِلُنْ فَعِلاتُـنْ

توحدت الشواهد في الكتب التي أوردت التذييل والترفيل في المتدارك وكأنه لا يوجد غيرها – هذا إن وجدت– إلا أننا حين نصل إلى الشعر الحر نجد الكثير من القصائد التي تحتوي على التذييل والترفيل في طيات المتدارك، فهم قد أولعوا بالتجديد والتغيير، أما عن القديم فربما كانت الشواهد المفردة الموحدة توحي بأحد الأمرين؛ إما أنها مصنوعة من العروضيين أو أنها فعلاً موجودة لكنها مهملة لذا جاء عليها البيت فحسب.

ثالثاً: علل جارية مجرى الزحاف

أ– الخرم:

يحدث أن تكون بداية البيت الشعري ناقصة حرفاً ربما لغاية في نفس الشاعر أو سهواً من الرواة، وهذا يسمى الخرم وهي على جارية مجرى الزحاف، أي أنها لا تلتزم فهي تأتي في مطلع القصيدة، وقد جاء على حد ليس بقليل في الشعر العربي القديم.

وقيل في تعريف الخرم: "هو إسقاطُ المتحرِّك الأوَّل مِن الجزء الأوَّل من البيت"[٣٤]، وقيل هو "إلقاء المتحرك الأول من الوتد"[٣٥]، وقد أنكره الخليل وأجازه الأخفش[٣٦]، وقد اختلف في مواقع الخرم بين العروضين، فالخليل يجعله فيما أوله وتد مجموع[٣٧]، أي أنه يقع في (فَعُوْلُنْ، مَفَاعِيْلُنْ، مَتَفَاعِلُنْ، مَفَاعَلَتُنْ)، والذي نفهمه مِن كلام الخليل، "أنَّه يجوز إسقاط المتحرِّك الأوَّل أو الثاني من الوتد المجموع، إذ لم يحدِّد صراحةً أيهما يسقط في الكلام وكذلك، لم يحدِّد ما إذا كان ذلك يقَع في أوَّل الصدر أو أوَّل العجْز من البيت"[٣٨]، في حين يرى الجوهري أنَّ الخرم لا يكون إلا في الوتد المجموع، وفي أوَّل جزء من البيت[٣٩].

أما ابن القطاع فيرى أن الخرم يأتي في أول الصدر وأول العجز؛ ذلك بحسب ما توفر له من شواهد[٤٠]، لكن الخرم في الشطر الثاني قليل، ومثاله بيت للأعشى كما ذكره ابن القطاع[٤١]:

مُوتُـــوا كِرَامـــاً بِأَسْـــيَافِكُمْ فَـالْمَوْتُ يَجْشَـمُهُ مَـنْ جَشِـمْ
عُـوْلُنْ فَعُـوْلُنْ فَعُـوْلُنْ فَعُـوْ عُـوْلُنْ فَعُـوْلُ فَعُـوْلُنْ فَعُـوْ

ويخالف الخليل والأخفش في مجيء الخرم في غير الوتد المجموع يقول: وهذا يختل عليه لأنه قد جاء في أشعار العرب الفصحاء غير ذلك، وقد جاء في الكامل بعد الوقص في قول يزيد الحميري[٤٢]:

هَامَـــةٌ تَـــدْعُوْ صَـــدَىً بَـيْنَ المُشَـعَّرِ فاليَمَامَـهْ
فَـــــاعِلُنْ مُتْفَـــــاعِلُنْ مُتَفَـــاعِلُنْ مُتَفَـــاعِلاتُنْ

(فَاعِلُنْ) الأولى أصلها (مُتَفَاعِلُنْ) تحولت إلى (فَاعِلُنْ) بعد أن أصابها الخرم والوقص فحذف منها أولها وثانيها، ولا يجيزها الجوهري في بحر الكامل معللاً ذلك بقوله: "لأن الحرف الثاني وإن كان متحرِّكًا، فهو في حكم الساكن[٤٣]".

كما قد جاء الخرم في بحر المنسرح بعد الخبن في قول الشماخ:

قَاتِــلِ القَــوْمَ يَــا خُــزَاعَ ولاَ يَــدْخُلْكُمْ مِــنْ قِتَــالِهِمْ فَشَــلُ
فَــاعِلُنْ مَفْعُــلاتُ مُسْــتَعِلُنْ مُسْـتَفْعِلُنْ مَفْعُـلاتُ مُسْـتَعِلُنْ

أصلها (مُسْتَفْعِلُنْ) دخلها الخبن فأصبحت (مُتَفْعِلُنْ) ثم الخرم، فحذف الأول والثاني فتحولت إلى (تَفْعِلُنْ) المساوية ل (فَاعِلُنْ)، وهذا مخالف للخليل فالمنسرح لا يبدأ بوتد مجموع بل بسبب خفيف.

أما الزمخشري فذهب مع ابن القطاع في موقع الخرم من البيت[٤٤]، في حين يرى السكاكي أن الخرم من الزحافات الرذيلة ولا يوردها[٤٥] .

وهذا عبد القادر بن عمر البَغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) وهو من العروضيين المتأخرين يقول عن الخرم: "والخرم حذف أوَّل الوتد المجموع في أوَّل البيت وأينما وقَع، أولاً كان أم لا، ولا يجوز في أول المصراع منه ولا في السبب الثقيل على الصحيح فيها"[٤٦]، ويرى الدكتور محمد عبد الدايم أن هذا الرأي جديرٌ بالاحترام، ونحن معه فيه، أنَّ الخرم يقع في أيّ بيت من القصيدة سواء أكان في مِصراعها أم في أي بيت آخر منها[٤٧].

أما عن سبب وقوع الخرم فيقال: "إنَّما جاز الخرم في أشعار العرَب؛ لأنَّ أحدهم يتكلم بالكلام على أنَّه غير شِعر، ثم يرى فيه رأياً، فيصرفه إلى الشِّعر في أي وجه شاء، ومِن هنا احتمل لهم وقَبُح على غيرهم"[٤٨].

ويرفض الباحث هذا الرأي بقوله: "وهذا الرأي رغم وجاهته إلا أنَّه يُوحي بأنَّ الشعراء ينظمون بطريقة عفوية دون تهيؤ ذِهني سابِق، ولو كان الأمر أنَّ الشاعر يتكلَّم بالكلام على أنَّه غير شِعر، ثم يصرِفه إلى الشِّعر، لاستطاع الشاعِر إدراك ذلك وصحَّحه"[٤٩].

وينقل الدكتور صفاء خلوصي تصوّر بعض النقاد العروضيين المحدثين "أن الخرم لا أساس له وإنما هو ضرب من الخطأ وقع فيه نساخ الشعر بنسيان حرف في بداية المطلع كالواو أو الفاء مثلا[٥٠]"، وكذلك يجد هذا الشيء الدكتور ابراهيم أنيس[٥١]، وسبقهم بهذا ابن رشيق.

إن هذا الرأي وإن كان حلاً للخرم وانقاذاً للبيت من الزحاف إلا أنه يفتقر إلى الدقة والمصداقية فليس من المعقول أن يكون الخطأ من النساخ في كل مرة ومع كل قصيدة دخلها الخرم، فهذا يبدو نوع من الانتقاص من النساخ وعدم الوثوق بهم والطعن في روايتهم، ثم هل كان يخفى على الخليل ذلك أم أنه وجد من الشعر ما ينطبق عليه هذا التغير العروضي؟.

ويرى الدكتور أحمد محمد عبد الدايم أن أسباب الخرم تتلخص فيما يأتي:
"أولاً: لدفْع حِدَّة الرتابة في القصيدة، الناشئة عن رَتابة الوزن فيها، ممَّا يدْفَع عن النفس الملل، ذلك إنْ كان الخرم في وسط القصيدة.

ثانياً: وقد يكون الشاعِر مضطرًّا لذلك؛ احتراماً لسلامة التركيب، وحرْصاً على صحة الأسلوب، ذلك إذا كان في مِصراع القصيدة وافتتاحها، وهذا هو الأكثر.

ثالثاً: وقد يكون ذلك لإظهار القُدْرة والبَراعة والتفرُّد بتلاعبه في وزن القصيدة، فقد يأتي بشطر على بحْر، وبالآخَر على بحر ثان، وتصِل القُدرة ذروتها حين يرتكب الشاعر الخرمَ في الصدر والعجُز، فيأتي البيت على بحْر الكامل مثلاً، ثم يتحوَّل إلى الطويل، بعد أن يتخلَّى عن الخرم"[٥٢].

والملاحظ على شواهد الخرم أنه لم يأتِ لوحده بل يتبعه زحاف آخر مباشرة، فإن "مُتَفَاعِلُنْ" في الكامل إذا دخلها الوقص تحولت إلى (مُفَاعِلُنْ)، وكذلك الحال مع (مُسْتَفْعِلُنْ) في المنسرح إذا دخلها الخبن تحولت إلى (مُتَفْعِلُنْ)، وبذلك تصبح مبدوءة بوتد مجموع، مما يسوغ لها دخول الخرم.

ذكر الدماميني أن الأخفش يذهب في أصل الخرم إلى أنه يعادل سكتة ما بين البيتين[٥٣]، فهو يسمح بالخرم في أي بيت مهما كانت بدايته، وبهذا يخالف الخليل الذي جعل الخرم فيما أوله وتد مجموع، ويرد العلمي على الأخفش بكونه "أتى بعلة أكبر من الظاهرة"[٥٤] وذلك بسبب قلة الأمثلة التي جاءت على الخرم، كما يذكر العلمي أن الأخفش قد أجاز الخرم على أول العجز، والشاهد بيت للأعشى اختلف في روايته[٥٥].

نقف مع العلمي وقفة مؤيد حول آراء الأخفش فلا يعقل أن يكون الشاهد والشاهدان يكفيان لإثبات قاعدة وإن كانت موجودة فهي في حكم المهملة النادرة التي بقيت دون أن يذكرها أحد أو يلتفت إليها.

وقال البغدادي : إن الخرم هو عيب عروضي ولا يقع إلا لضرورة وهو مستكره عند العرب(٥٦)، ويرفض الباحث ذلك ويعد الخرم رخصةً تُباح للشاعر يجوز له الإتيان بها، ويذكر أمثلة عليه(٥٧).

فالخرم من إمكانيات العروض أبيح للشاعر وفق ضوابط معينة، ولسنا نرى فيها عيباً عروضياً ما دامت ضمن قواعد الخليل.

ب- التشعيث:

ذكرت كتب العروض أن هناك خلافاً بين الخليل والأخفش في ما حُذف بالتشعيث، فيُذكر أن الخليل قال هو اللام من (فَاعِلَاتُنْ)، أما الأخفش فقال هي العين منها(٥٨).

وقد رجح الدماميني رأي الخليل لأنه يرى أن الحذف من الأواخر أي من آخر التفعيلة، بينما العلة في ترجيح رأي الأخفش تكمن في أن الحذف من أول الوتد فيجوز كحال الخرم(٥٩)؛ فالأخفش قد اعتمد السماع والندرة فكل شاهد عنده مستعمل.

ويؤكد العلمي أن هذين التعليلين لم ينسبا إلى الخليل والأخفش ويستويان عنده إن صحت النسبة إليهما؛ لأنه يرى أن الخليل قاس على العلل، بينما الأخفش قاس على الخرم، والعلة أكثر وروداً والخرم غير لازم كالتشعيث(٦٠).

وفي هذا الرأي موافقة للصواب، فلكل من الخليل والأخفش وجهة نظر صحيحة قاس من خلالها على التشعيث، وعلى كل حال فالتشعيث قليل الورود في الشعر ولا يقاس عليه، فلا ضير إن اختلفا مؤسسا علم العروض على الرغم من عدم وجود دواعي الاختلاف.

وجاء التشعيث في المجتث حاملاً خلافاً بين العلماء، فقال الصبان: "ويجوز تشعيث ضربه على الصحيح ومنعه بعضهم"(٦١)، وقال صاحب الإقناع: "وقد جوز بعضهم التشعيث في (فَاعِلَاتُنْ) على ما في الخفيف فيصير (مَفْعُوْلُنْ) وذلك مستمر في الخفيف(٦٢).

وقال الناظم في التشعيث(٦٣):

..... وَفِيْـهِ لِلْتَشْـعِيْثِ مَوْقِـعُ نَظَـرْ

وسار الشارح مع الجواز في التشعيث فتتحول (فَاعِلَاتُنْ) إلى (فَالَاتُنْ)(٦٤).

الخاتمة

رأت هذه الدراسة أن العلل تعين الشاعر على تتابع قوله الشعري، وهي لازمة في القصيدة متى ما ذكرت وجب على الشاعر أن يكررها في كل أبياتها، وقد جاءت بعض الزحافات والعلل في غير مواضعها، وبالإمكان عد هذا الشيء من باب الاقتراض بين البحور.

وكان محور الدراسة موزعاً على علل النقص وآراء النقاد واختلافهم فيها، وعلل الزيادة والبحور التي تدخل عليها، ومن ثم العلل الجارية مجرى الزحاف وأحكام النقاد عليها، فقد كان الحديث عن الخرم مطولاً؛ نتيجة اختلافهم فيه، كحال بقية العلل التي كانت محور جدال بين القبول والرفض والجواز والمنع.

الهوامش

(١) المعيار في أوزان الأشعار ومعه الكافي في علم القوافي، أبو بكر محمد بن عبد الملك بن السراج: ٩٠.
(٢) المصدر نفسه :٩٠.
(٣) مفتاح العلوم: ٦٠.
(٤) العروض والقافية دراسة في التأسيس والاستدراك: ٢٠٧.
(٥) المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها: ١/ ٣٨٢.
(٦) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ١/ ١٤٤.
(٧) عروض الورقة: ٤٦.
(٨) الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد: ١/ ١٦.
(٩) شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، عبد الحميد الراضي: ٢٨٩.
(١٠) المصدر نفسه: ٢٢٣.
(١١) المصدر نفسه: ٢٢٩.
(١٢) موسيقى الشعر: ٢٠٣.
(١٣) المصدر نفسه: ٢٠٣.
(١٤) عروض الورقة: ١٥.
(١٥) البارع في العروض: ١١٧.
(١٦) عروض الورقة: ٣٩.
(١٧) البارع في العروض: ١٨٠-١٨١.
(١٨) نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، جمال الدين عبد الرحمن الشافعي: ٢٩١.
(١٩) المصدر نفسه: ٢٩٢.
(٢٠) عروض الورقة: ٤٥.
(٢١) المصدر نفسه: ٤٥-٤٦.
(٢٢) المصدر نفسه: ٤٦.
(٢٣) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ١/ ١٥٤.
(٢٤) البارع في العروض: ١٥٦.
(٢٥) علم العروض والقافية: ٧٦ و١٨١.
(٢٦) الدليل في العروض: ١٥.
(٢٧) موسيقا الشعر العربي: ٧٠.

(٢٨) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: عروض الورقة: ٢٨ وما بعدها، محيط الدائرة في علمي العروض والقافية، كرنيليوس فان ديك الأمريكاني: ٦٨ وما بعدها، وشرح تحفة الخليل في العروض والقافية: ٢٠٢ وما بعدها.

(٢٩) موسيقى الشعر العربي قديمه وحديثه دراسة وتطبيق في شعر الشطرين والشعر الحر: ٥٧ وما بعدها.

(٣٠) عروض الورقة: ٤٨.

(٣١) نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب: ٣٢٦-٢٣٧.

(٣٢) علم العروض والقافية: ٢٩.

(٣٣) عروض الورقة: ٤٨ ، وينظر: نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب: ٣٣٦، وعلم العروض والقافية: ١٢٩.

(٣٤) البارع في علم العروض: ٩٣.

(٣٥) عروض الورقة: ٤.

(٣٦) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ١٤٧/١.

(٣٧) البارع في علم العروض: ٩٥.

(٣٨) حول ظاهرة الخرم وأثَرها في البِناء الشعري، أ. د. أحمد محمد عبد الدايم:
www.alukah.net/literature_language/0/38379

(٣٩) عروض الورقة: ٢٤.

(٤٠) البارع في علم العروض: ٩٥.

(٤١) المصدر نفسه: ٩٥.

(٤٢) المصدر نفسه: ٩٥.

(٤٣) عروض الورقة: ٢٥.

(٤٤) القسطاس في علم العروض: ٦١.

(٤٥) مفتاح العلوم: ٥٦٢.

(٤٦) القسطاس: ١١٨/١، نقلاً عن: حول ظاهرة الخرم وأثَرها في البِناء الشعري، أ. د. أحمد محمد عبد الدايم:
www.alukah.net/literature_language/0/38379

(٤٧) حول ظاهرة الخرم وأثَرها في البِناء الشعري، أ. د. أحمد محمد عبد الدايم:
www.alukah.net/literature_language/0/38379

(٤٨) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ١٤٨/١.

(٤٩) حول ظاهرة الخرم وأثَرها في البِناء الشعري، أ. د. أحمد محمد عبد الدايم:
www.alukah.net/literature_language/0/38379

(٥٠) فن التقطيع الشعري والقافية: ٥٢.

(٥١) موسيقى الشعر: ٣١٨ وما بعدها.

(٥٢) حول ظاهرة الخرم وأثَرها في البِناء الشعري، أ. د. أحمد محمد عبد الدايم:
www.alukah.net/literature_language/0/38379

(٥٣) العيون الغامزة على خبايا الرامزة: ١٢٦.

(٥٤) العروض والقافية دراسة في التأسيس والاستدراك: ٢٠٩.

(٥٥) المصدر نفسه: ٢٠٩.

(٥٦) القسطاس: ١١٩/١، نقلاً عن: حول ظاهرة الخرم وأثَرها في البِناء الشعري، أ. د. أحمد محمد عبد الدايم:
www.alukah.net/literature_language/0/38379

(٥٧) حول ظاهرة الخرم وأثَرها في البِناء الشعري، أ. د. أحمد محمد عبد الدايم:
www.alukah.net/literature_language/0/38379

(٥٨) القسطاس في علم العروض: ٣٨.

(٥٩) العيون الغامزة على خبايا الرامزة: ١٢٦.

(٦٠) العروض والقافية دراسة في التأسيس والاستدراك: ٢٠٨-٢٠٩.

(٦١) شرح الصبان على منظومته في العروض: ٣٣.

(٦٢) الإقناع في العروض، الصاحب بن القاسم إسماعيل بن عباد: ٦٨.

(٦٣) شرح تحفة الخليل في العروض والقافية: ٢٧٧.

(٦٤) المصدر نفسه: ٢٨٠.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة

١. الإقناع في العروض، الصاحب بن القاسم إسماعيل بن عباد(ت: ٣٨٥هـ) تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، (د. ط)، منشورات المكتبة العلمية، بغداد، (د. ت).
٢. البارع في العروض، ابن القطاع، تحقيق: د. أحمد عبد الدايم، (د. ط)، الفيصلية- مكة،١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٣. الدليل في العروض، سعيد محمود عقل، الطبعة الأولى، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
٤. شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، عبد الحميد الراضي، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٧٥م.
٥. شرح الصبان على منظومته في العروض، الشيخ محمد بن علي أبو عرفان (ت: ١٢٠٦هـ)، الطبعة الثانية، المطبعة الخيرية، (د. م)، ١٣٢١هـ.
٦. عروض الورقة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: د. محمد سعدي، (د. ط)، جوكنلي أرضوم- تركيا، ١٩٩٤م.
٧. العروض والقافية دراسة في التأسيس والاستدراك، محمد العلمي، الطبعة الأولى، دار الثقافة، المغرب، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م.

٨. علم العروض والقافية، د. عبد العزيز عتيق، (د. ط)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٣٠٧هـ.

٩. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني (ت: ٤٥٦هـ) تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٠. العيون الغامزة على خبايا الرامزة، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت: ١٢٧هـ) تحقيق: الحساني حسن عبد الله، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١١. فن التقطيع الشعري والقافية، د. صفاء خلوصي، الطبعة الثالثة، مطابع دار الكتب، بيروت، ١٩٦٦م.

١٢. القسطاس في علم العروض، جار الله الزمخشري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، (د. ط)، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٧م.

١٣. الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد، (د. ط)، مكتبة المعارف، بيروت، (د. ت).

١٤. محيط الدائرة في علمي العروض والقافية، كرنيليوس فان ديك الأمريكاني، (د. ط)، بيروت، ١٨٥٧م.

١٥. المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها، د. عبد الله الطيب المجذوب، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت ١٨٧٠م.

١٦. المعيار في أوزان الأشعار ومعه الكافي في علم القوافي، أبو بكر محمد بن عبد الملك بن السراج، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، (د. ط)، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٧١م.

١٧. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف السكاكي، الطبعة الأولى، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٧م.

١٨. موسيقى الشعر العربي قديمه وحديثه دراسة وتطبيق في شعر الشطرين والشعر الحر، د. عبد الرضا علي، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٧م.

١٩. موسيقى الشعر، د. إبراهيم أنيس، الطبعة الرابعة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٢م.

٢٠. موسيقا الشعر العربي، محمود فاخوري، منشورات جامعة حلب، كلية الآداب، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٢١. نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، جمال الدين عبد الرحمن الشافعي (ت: ٧٧٢هـ) تحقيق: د. شعبان صلاح، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

ثانياً: بحوث الإنترنيت

حول ظاهرة الخرم وأثَرها في البِناء الشعري، أ. د. أحمد محمد عبد الدايم: www.alukah.net/literature_language/٣٨٣٧٩/٠